

Distr.: General
12 September 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية
آيبا، ١-٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤

رسالة مؤرخة ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس المؤتمر الدولي
الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية من الممثلة الدائمة لنانورو لدى
الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه إعلان قادة تحالف الدول الجزرية الصغيرة لعام ٢٠١٤،
الذي أقره قادة التحالف في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، على هامش المؤتمر الدولي الثالث المعني
بالدول الجزرية الصغيرة النامية (انظر المرفق).
وأرجو ممتنة تعميم الإعلان بوصفه وثيقة من وثائق المؤتمر.

(توقيع) مارلين موسيس
السفيرة
الممثلة الدائمة
رئيسة تحالف الدول الجزرية الصغيرة



الرجاء إعادة استعمال الورق

180914 170914 14-60892 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ الموجهة إلى رئيس المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية من الممثلة الدائمة لناورو لدى الأمم المتحدة

إعلان قادة تحالف الدول الجزرية الصغيرة لعام ٢٠١٤

نحن، رؤساء دول وحكومات تحالف الدول الجزرية الصغيرة، وقد اجتمعنا في آيبا في هذا اليوم، الأول من أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، خلال المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية،

إذ نؤكد من جديد أن الدول الجزرية الصغيرة النامية ما زالت تشكل حالة خاصة من حالات التنمية المستدامة بالنظر إلى مواطن الضعف الخاصة التي تنفرد بها،

وإذ نكرر التأكيد على أن تغير المناخ لا يزال يشكل أكبر خطر يهدد السلامة الإقليمية لبلداننا وفرص بقائها واستمرارها، وأنه يقوض جهودنا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ويهدد وجودنا ذاته،

وإذ نسلم بأهمية السنة الدولية للدول الجزرية الصغيرة النامية وبدورها في تعميق الوعي وتعبئة الدعم الدولي لجهودنا من أجل التنمية المستدامة،

وإذ نشدد على الضرورة الملحة لمعالجة التداعيات الأمنية لتغير المناخ، التي تشمل انتهاك السلامة الإقليمية، والتهديد الوجودي، وزيادة تواتر الكوارث المتصلة بالمناخ واشتداد وطأتها، والتهديدات التي تمس الأمن المائي والغذائي، وتزايد ندرة الموارد الطبيعية، والتشريد القسري والأبعاد الإنسانية لتغير المناخ، باتخاذ تدابير تشمل عند الاقتضاء مبادرات لإعداد المجتمعات المحلية للانتقال إلى أماكن أخرى.

وإذ نرحب باعتماد إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) بوصفها الوثيقة الختامية للمؤتمر، وبالالتزام السياسي المتجدد للمجتمع الدولي بإقامة شراكة عالمية وبتعزيز التعاون الدولي سعياً لاتخاذ إجراءات عاجلة وملموسة لمعالجة أوجه ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية،

وإذ نؤكد من جديد أن برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس للتنفيذ ومسار ساموا لا تزال تشكل المخططات الأساسية لمعالجة احتياجات التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وإذ نُعرب عن التزامنا المستمر بالمبادئ والأولويات الواردة في هذه الوثائق، فضلاً عن إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، وجدول أعمال القرن ٢١، وخطة

جوهانسبرغ للتنفيذ، ونتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وإذ نؤكد الحاجة الملحة إلى تنفيذه هذه المبادئ والأولويات تنفيذا تاما،

وإذ نسلم بأن المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية يشكل فرصة تسنح مرة في كل عقد لتسليط الضوء على واقعنا والتحديات التي نواجهها وتصميمنا على إظهار قدرتنا على الصمود والتزامنا بمواصلة تحقيق التنمية المستدامة في بلداننا لصالح شعوبنا ولصالح الأجيال المقبلة،

وإذ نسلم أيضا بمسؤوليتنا عن رعاية الجزر المرجانية وغيرها من الجزر والمناطق الساحلية الواطنة، مع إدراك أن الأراضي والبحار والمحيطات المحيطة بنا هي التي تحدد هويتنا وستقرر مصيرنا إلى حد كبير، وأنها ورثناها عن أجدادنا وهي أمانة في أيدينا ننقلها إلى الأجيال المقبلة من شعوبنا؛ وبأن تصميمنا على البقاء والازدهار في هذه الأراضي مبني على هذه الحقائق،

وإذ نؤكد مجددا إعلان تحالف الدول الجزرية الصغيرة بشأن تغير المناخ لعام ٢٠٠٩، وإعلان قادة التحالف لعام ٢٠١٢، وإعلان بربادوس بشأن توفير الطاقة المستدامة للجميع في الدول الجزرية الصغيرة النامية لعام ٢٠١٢،

خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

١ - نؤكد مجددا ضرورة إدماج أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية في عملية وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، التي ينبغي أن تستند إلى مسار ساموا؛

٢ - نؤكد التزامنا بالعمل مع المجتمع الدولي لكفالة مواصلة الاعتراف في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وما يتصل بها من أهداف التنمية المستدامة بأن الدول الجزرية الصغيرة النامية ما زالت تشكل حالة خاصة من حالات التنمية المستدامة بالنظر إلى مواطن الضعف الخاصة التي تنفرد بها، ولكفالة النهوض بأولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية ضمن هذه العمليات، والدعوة إلى تقديم الدعم الدولي للدول الجزرية الصغيرة النامية في ما تبذله من جهود من أجل التنفيذ الكامل لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والأهداف ذات الصلة، بسبل منها إدماج تلك الخطة والأهداف بصورة تامة في خطط وبرامج التنمية الوطنية؛

٣ - نؤكد على الحاجة إلى تهيئة بيئة تمكينية على الصعيد العالمي لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، تشمل الأبعاد الوطنية والإقليمية وتأخذ في اعتبارها الحاجة إلى التنفيذ الكامل لبرنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس للتنفيذ ومسار ساموا، الأمر الذي

يشمل وضع نظام عالمي محكم للمتابعة من أجل تعزيز المساءلة على جميع المستويات وكفالة إجراء التحليل الكافي في الوقت المناسب لتنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس ومسار ساموا؛

٤ - ندعو إلى اعتماد خطة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تعمم مراعاة التنمية المستدامة على جميع المستويات، وتحقيق التكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتُقر بالصلات القائمة بينها، بما يسمح بتحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها بدعم فعال من منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، من أجل بلوغ جملة أهداف منها تحقيق الازدهار لجميع الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

٥ - ندعو أيضا إلى وضع اتفاق عالمي يعكس الإرادة السياسية الجماعية للدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل دعم التنمية المستدامة فيها، مع إيلاء اهتمام خاص لضرورة تعزيز القدرة على الصمود وزيادة القدرة التنافسية وتوسيع نطاق تدفق الأموال من أجل تمويل التنمية المستدامة؛

٦ - نشدد على أننا، بوصفنا القيمين على مساحات شاسعة من المحيطات، يجب أن نمسك بزمام استراتيجيات التنمية المستدامة للمحيطات والبحار، وأن مصائد الأسماك والسياحة الساحلية والاستغلال المحتمل لموارد قاع البحار ومصادر الطاقة المتجددة المحتملة تشكل ركائز الاقتصاد القائم على المحيطات، ونشدد على أهمية كفالة استفادة الدول الجزرية الصغيرة النامية بصورة ملائمة من هذه الموارد، وعلى عدم تحميلها عبئا غير متناسب فيما يتعلق بحفظ هذه الموارد وإدارتها؛

٧ - نعتزف بأنه لا تزال هناك فجوات كبيرة في تنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس للتنفيذ، وندعو إلى سد تلك الفجوات من خلال التنفيذ الكامل والفعال لمسار ساموا؛ وكذلك يجب أن تأخذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في الاعتبار الفجوات المتبقية؛

٨ - نشدد على أن تعزيز التعاون والشراكات على الصعد الوطني والإقليمي والدولي أمر حيوي، ونسلم بقيمة الشراكات باعتبارها وسيلة لد جسور التفاهم وتقديم الدعم والإعراب عن الالتزام بدعم جهود الدول الجزرية الصغيرة النامية على المدى الطويل والوفاء بذلك الالتزام، مع المراعاة التامة لما تواجهه من تحديات وما لديها من أولويات إنمائية وظروف وطنية؛

- ٩ - نُذكر بأن المنتدى السياسي الرفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة، الذي يُعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، سيجري استعراضات دورية اعتباراً من عام ٢٠١٦ بشأن متابعة وتنفيذ التزامات وأهداف التنمية المستدامة، بما فيها تلك المتصلة بوسائل التنفيذ، في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وندعو في هذا الصدد إلى الاهتمام بمتابعة وتنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس للتنفيذ ومسار ساموا؛
- ١٠ - نسلم بأن الدول الجزرية الصغيرة النامية تواجه تحديات خاصة في تحقيق التنمية المستدامة، وندعو إلى توفير دعم مكّرس لها من أجل تنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس للتنفيذ ومسار ساموا، بسبل منها توفير موارد مالية جديدة وإضافية ومضمونة، وبناء القدرات وتطوير التكنولوجيا الملائمة للدول الجزرية الصغيرة النامية ونقلها، ونحث في هذا الصدد جميع البلدان على الوفاء بالتزاماتها تجاه الدول الجزرية الصغيرة النامية؛
- ١١ - ندعو منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على تعزيز مؤسساتها الوطنية لكي تصبح تلك المؤسسات وكالات منفذة؛
- ١٢ - نُقر بأن الدول الجزرية الصغيرة النامية تملك ثروة من الثقافة والمعارف التقليدية ومعارف الشعوب الأصلية، وجميعها عوامل مساعدة على تحقيق التنمية المستدامة، وندعو إلى وضع آليات وطنية وإقليمية ودولية لتعزيز وحماية التراث الثقافي الملموس وغير الملموس للدول الجزرية الصغيرة النامية وممارستها ومعارفها التقليدية؛
- ١٣ - ندعو إلى زيادة المساعدات المالية والتقنية المخصصة لتعزيز قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على المشاركة بفعالية في النظام التجاري المتعدد الأطراف، ونكرر تأكيد الحاجة إلى معاملة الدول الجزرية الصغيرة النامية معاملة خاصة وتفضيلية في مختلف الاتفاقات التجارية والاقتصادية، بما في ذلك توسيع نطاق الأفضليات التجارية لتشمل الدول الجزرية الصغيرة النامية، واعتماد قواعد أكثر مرونة فيما يتعلق بالمنشأ؛

تغير المناخ

- ١٤ - نُؤكد أن الدول الجزرية الصغيرة النامية شديدة الضعف أمام تغير المناخ، وأنها اضطلعت بدور قيادي بارز في الدعوة إلى اتخاذ إجراءات طموحة وعاجلة للتصدي لتغير المناخ؛
- ١٥ - نُؤكد على أنه في الوقت الذي تساهم فيه الدول الجزرية الصغيرة النامية بأقل قدر ممكن في الانبعاثات على الصعيد العالمي، وتملك موارد بشرية ومالية وتقنية محدودة،

فإن بلداننا تواصل اتخاذ إجراءات هامة للتقليل من الانبعاثات التي تُصدّرها، بوسائل منها الاضطلاع بمبادرات إقليمية وأقليمية في مجال الطاقة؛

١٦ - نشدد على أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هي المنتدى الحكومي الدولي الأساسي للتفاوض بشأن الاستجابة العالمية لتغير المناخ من أجل حماية المناخ العالمي، ونشير إلى أهداف الاتفاقية ومبادئها وأحكامها؛

١٧ - نعرب عن القلق إزاء آخر المساهمات التي قدمها الفريقان العاملان الثاني والثالث التابعان للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ في تقرير التقييم الخامس، وهي مساهمات تؤكد أن الدول الجزرية الصغيرة النامية معرضة بوجه خاص لآثار تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر وتحمض المحيطات والظواهر المناخية الشديدة، نظرا لأن الدول الجزرية الصغيرة النامية تعاني بالفعل من زيادة تواتر العواصف وشدها ومن الجفاف والظواهر المناخية الشديدة وتسارع ارتفاع مستوى سطح البحر وغير ذلك من الآثار المهددة للحياة إثر احترار أقل من درجة مئوية واحدة؛

١٨ - نكرر التأكيد على أن تغير المناخ يشكل تحديا عالميا، إلا أن العمل الدولي من أجل التصدي له لا يزال بعيدا عن المستوى المطلوب، كما أن انبعاثات غازات الدفيئة تستمر في الارتفاع على الصعيد العالمي بمعدل يثير القلق، وندعو جميع البلدان إلى بذل أقصى جهودها في التعاون، على أن تضطلع البلدان المتقدمة النمو بدور الريادة، كما ندعو جميع البلدان إلى المشاركة في استجابة دولية فعالة ومناسبة بهدف تسريع خفض انبعاثات غازات الدفيئة على أساس من الإنصاف ووفقا لمسؤولياتها المشتركة وإن كانت متباينة، وحسب قدرات كل منها؛

١٩ - ندعو إلى اتخاذ إجراءات عالمية عاجلة للتقليل من انبعاثات غازات الدفيئة، سعيا للإبقاء على معدل ارتفاع درجات الحرارة في العالم عند مستوى يقل بشكل ملحوظ عن ١,٥ درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية، وإبقاء تركيزات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي على المدى الطويل عند مستوى يقل بشكل ملحوظ عن ٣٥٠ جزءا في المليون من مكافئ ثاني أكسيد الكربون؛

العمليات الأخرى لما بعد عام ٢٠١٥

٢٠ - نعترف بالمفاوضات الجارية للتوصل إلى اتفاق بخصوص المناخ بحلول عام ٢٠١٥ تحت مظلة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وبخصوص إطار

للحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥، وهما صكان يجب أن يراعى الحالة الخاصة ومواطن الضعف التي تنفرد بها الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

٢١ - نؤكد أن نتائج العملية التي استُهلكت في إطار منهاج ديربان للعمل المعزز ينبغي أن تأتي في هيئة بروتوكول ملحق بالاتفاقية الإطارية، وهو بروتوكول يجب أن يكون ملزما قانونا ويسري على جميع الأطراف، وأن يُعتمد في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٥، على أن يساهم في تعزيز النظام المتعدد الأطراف المستند إلى قواعد والمُلزم قانونا، وينبني على العلم وعلى مبادئ الاتفاقية، ويكفل بقاء جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية، ونحث جميع الأطراف على العمل بروح من الإحساس المتزايد بإلحاح المسألة وأن تعقد العزم على التوصل إلى نتيجة طموحة وشاملة وهادفة؛

٢٢ - ندعو إلى تعبئة موارد جديدة وإضافية كافية يمكن التنبؤ بها والاعتماد عليها لدعم إجراءات التخفيف وتدابير التكيف الملائمة وطنيا، وتطوير التكنولوجيا ونقلها وبناء القدرات في الدول الجزرية الصغيرة النامية في فترتي ما قبل عام ٢٠٢٠ وما بعده، بما في ذلك من خلال الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها البلدان المتقدمة النمو الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ببلوغ الهدف المتمثل في توفير مبلغ ١٠٠ بليون دولار سنويا معا بحلول عام ٢٠٢٠، من أجل التفعيل الكامل لصندوق المناخ الأخضر بتزويده برأس مال في أقرب وقت ممكن، ونرحب بإعلان ألمانيا وغيرها من البلدان مؤخرا مساعيها لتوفير رأس مال للصندوق، ونواصل حث البلدان المتقدمة النمو الأخرى على تقديم مساهمات ملموسة لدعم الرملة الفعلية للصندوق؛

٢٣ - ندعو أيضا إلى التعجيل بتنفيذ آلية وارسو الدولية المتعلقة بالخسائر والأضرار الناجمة عن تأثيرات المناخ، ونؤكد ضرورة تخصيص مقعد دائم للدول الجزرية الصغيرة النامية في اللجنة التنفيذية للآلية؛

٢٤ - نشدد على ضرورة كون إطار الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥ مختصرا وطموحا وعملي المنحى، يستند إلى الإنجازات السابقة والأولويات، ويسد الثغرات القائمة، وعلى الحاجة إلى تعزيز النظم الوطنية للرصد والتنفيذ، وإدراج استعراض دوري، وكفالة تعزيز التعاون الدولي على الحد من مخاطر الكوارث، ولا سيما وسائل التنفيذ في الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

٢٥ - نرحب بالمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية المقرر عقده في أديس أبابا في الفترة من ١٣ إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥، ونشدد على الحاجة إلى تقديم الدعم للدول الجزرية الصغيرة النامية لكفالة مشاركتها الفعالة في العملية التحضيرية وفي المؤتمر؛

٢٦ - نشير إلى مؤتمر القمة المعني بتغير المناخ الذي سيعقده الأمين العام يوم ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، ونؤيد الدعوة إلى بذل جهود عالمية لحشد العمل وإذكاء الهمم للتصدي لتغير المناخ؛

٢٧ - نعرب عن تقديرنا الصادق لحكومة ساموا وشعبها لاستضافتهما اجتماع قادة تحالف الدول الجزرية الصغيرة والمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية.